بخلاف مالك قوله والمالك هو المتصرف في الاعيان المملوكة اه اشارة الى الفرق بين
القرائن بحسب المعنى او دليل لقوله وما فيه من التعظيم او دليل آخر لاصل المدعى فهو
اشارة الى قول الكشاف ولان الملك بضم واللك يختص ان قيل بان التصرف بالامر
والنهي يتضمن التصرف في الاعيان المملوكة كما اشار اليه السيد قدس سره في حاشيته
الكشاف حيث قال ان الكلام في الموضوع اللغوي دون العرف الفقهي فلملك ان يتصرف
في رعاياه بما شاء واما كون التصرف حقا او غير حق فما لا يعتبر في الملك ولا في المالك
لغة بل شرعا وردعلى الكشاف ان قيل بعدم تضمنه قوله والملك هو المتصرف بالامر
والنهي في المأمورين اي جميع المأمورين بحسب العرف ويمكن ان يكون الغرض هو التمييز
عن المالك فقط لان جميع الاغيار فلا يرد انه يصدق على كل رئيس بالنسبة الى اتباعه
مع انه لا يسمى ملكا واما التعريف بانه المتصرف بالامر والنهي الخارج عن التصرف فيه بهما
يخرج عنه ملك بخت حكم ملك آخر لملك نصبه ملك آخر اي ان يعتبر العموم في الامر والنهي
ثم قوله في المأمورين مبني على اندراج النهي تحت الامر وقوله بالامر والنهي مبني على عدم
اندراجه قوله اضافة اسم الفاعل الى الظرف اه انما لم يتعرض لاضافة ملك مع انه
المختار لان كون الاضافة غير لفظية ظاهر لان اضافة انما تكون لفظية اذا كانت الى
فاعلها لا ينصب مفعولا للزومه ويوم لا يحتمل ان يكون فاعلا كذا قيل وفيه نظر
لانه ان اراد انه لا يكون فاعلا اصلا فهو ممنوع لجواز ان يكون فاعلا على الاتساع بحذف
عائد الى الموصوف وان اراد انه لا يكون فاعلا حقيقة فلا يجدي نفعا لبقاء كونه
فاعلا على الاتساع على ان ما ذكره لا يفيد الظهور بل كون اضافته غير لفظية مع ان
ما ذكره يشعر ان قوله اضاف اسم الفاعل اه لبيان كون اضافته غير لفظية وليس
كذلك لانه لا داخل له فيه بل ربما يوهم خلاف ذلك وايضا يكفي فيه قوله ومعناه
ملك الامور اه والوجه ان يقال لم يتعرض له لان خط صحته لا يساعد ذلك فتذكر

فتذكر ما فيه واحال غيرا الى المقايسة عليه وان قوله اضاف اسم الفاعل اه لبيان وجه الركاب
خلاف مقتضى ظاهر الحال لانه يقتضي ان المفعول به حقيقة قوله على الاتساع اي التجوز في النسبة
او في الحذف وفي الطرف او الكناية في الاول معنى قوله ومعناه معناه الحقيقي الذي
عدل عنه وعلى الرابع معناه المقصود الكنوي وعلى الثاني والثالث ظاهر ويمكن حمل الاتساع
على المبالغة وهو قريب من معناه المعنوي قيل انما لم يجعل الاضافة بمعنى في لتكون
معنوية بلا تكلف الاتساع لان الاضافة المعنوية تعود عند الخليل الى تركيب وصفي
الا يرى ان غلام زيد عند الخليل غلام كائن لزيد وضرب اليوم ضرب كائن فيه والاصح
مالك كائن في يوم الدين لان الزمان لا يخبر به عن الجثث والاعيان ولا بوصف
وانت خبير بان المراد كون مالكيته في يوم الدين لا كون ذاته فيه ولا خفاء في صحته كيف
ولو لم يصح لم يصح اضافة على الاتساع ايضا لان المعنى على الظرفية كما اشير اليه بقوله
ومعناه ملك الامور يوم الدين واما قوله لان الزمان لا يخبر به اه فليس بصحيح لان
الاخبار في الحقيقة بمتعلق الزمان مثل كائن كما اشار اليه ولا خفاء في صحة الاخبار
عن الجثث والاعيان ولو اريد به الاخبار بنفس الزمان فلا يدل على ما ادعاه ولا وجه
للتخصيص بالجثث والاعيان لان نفس الزمان لا يخبر به عن غير الجثث والاعيان ايضا
والوجه ما قيل ان فيه فخامة وان الاضافة بمعنى في لم تثبت عند اهل البيان وجمهور
النحاة واما الرد عليه بانه يجوز ان يكون الاضافة بمعنى اللام فلا يلزم من عدم كونها
بمعنى في كونها على الاتساع فليس بشئ لان من قال بالاتساع قد صرح بكون الاضافة
بمعنى اللام لا بمعنى آخر ولو قيل مراد المعترض كون الاضافة بمعنى اللام من غير اعتبار
الاتساع وما صرح به ليس كذلك فلا يفوت الفخامة كما لا يخفى على المتامل الصادق
قوله ومعناه ملك الامور يوم الدين اه يعني عبر عن المعنى الاستقبالي وهو الملك يومئذ
بلفظ الماضي مجازا تنبيها على تحققه وقوعه كما في قوله تعالى ونادى اصحاب الجنة واهل النار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)